ورشة إقليمية:
تعزيز مساهمة القطاع الخاص في شمال أفريقيا

طنجة، المغرب، 20–22 تموز/يوليو 2022

مذكرة مفاهيمية

أولا– السياق والأسباب

من المتوقع أن تظل مشكلة ارتفاع نسبة البطالة بين الشباب في شمال أفريقيا، والتي استمرت لعقود، التحدي الاقتصادي والاجتماعي الرئيسي في المنطقة على المدى المتوسط (لشكل 1). ورغم قدرة شركات القطاع الخاص الصغرى والمتوسطة على لعب دور فعال في مواجهة هذا التحدي، بالنظر إلى قدرتها على خلق فرص الشغل ودعم النمو وتعزيز الابتكار، إلا أن الشركات الكبرى التابعة للدولة ما تزال هي السمة البارزة لاقتصادات شمال أفريقيا. هذه الشركات الكبرى وإن كانت تدعم التنمية في بعض الأحيان، فإنها، وفي أحيان كثيرة، تعيق ابتكارات القطاع الخاص وتشكل ضغوط مالية على الدولة. بالإضافة إلى ذلك، فإن أجور الموظفين في القطاع العام في المغرب وتونس، على سبيل المثال، تعطّل تطور القطاع الخاص فيهما، وتساهم في زيادة نسبة البطالة بين الشباب لأنها تحثهم على التهافت على وظائف القطاع العام.

الشكل 1. معدل البطالة

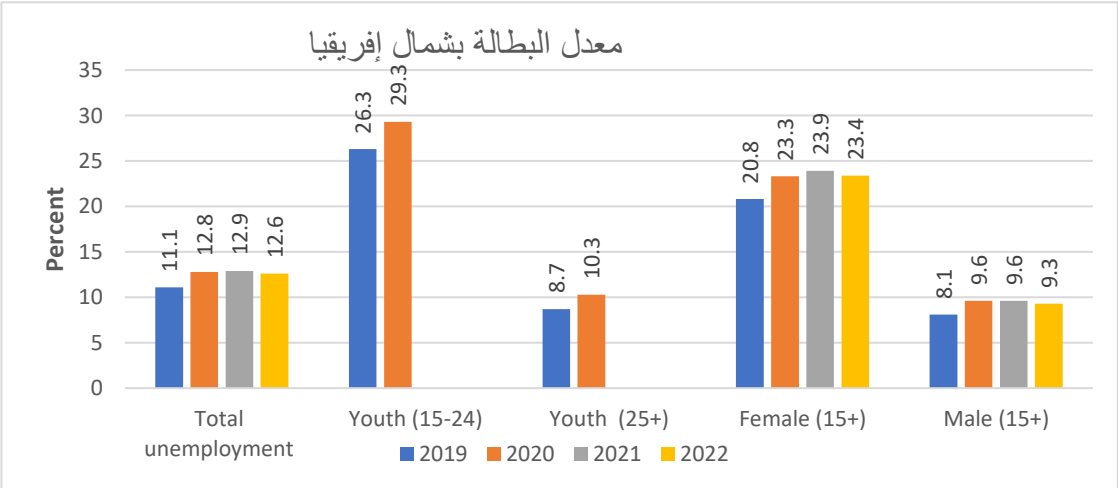

المصدر: منظمة العمل الدولية، العمالة العالمية والتوقعات الاجتماعية: اتجاهات 2022

يمكن للقطاع الخاص، خلال فترة التعافي بعد الجائحة والحرب المستمرة في أوكرانيا، أن يلعب أيضا دورًا حاسمًا في مساعدة الحكومات على معالجة التأثير الاقتصادي للصدمتين. فقد تسببت أزمة كوفيد-19 في حدوث صدمات متعددة أدت إلى تقويض التوجهات الاقتصادية والاجتماعية في شمال أفريقيا. ويبقى للصراع الروسي الأوكراني تأثير متباين على توقعات النمو في شمال أفريقيا في عام 2022. فالاعتماد على السلع الأساسية يمكن أن يؤثر في آفاق النمو في المنطقة في عالم ما بعد كوفيد – 19 إذا ترك دون معالجة. كما أن استمرار النزاع الروسي الأوكراني لمدة أطول سيؤثر سلبًا على المنطقة بأكملها، خصوصا مع زيادة حالة عدم اليقين وتدهور الأوضاع المالية العالمية وانعدام الأمن الغذائي المتزايد.

لقد أدرك صانعو السياسات منذ فترة طويلة أن نموذج النمو الذي اعتمدته الدول خلال العقود السابقة ساهم في الركود الاقتصادي. حيث ما تزال شمال أفريقيا تعاني من ضعف قطاعها الخاص الذي يستقطب نسبة ضئيلة من العمالة الرسمية، فضلاً عن ارتفاع نسبة القطاع غير المهيكل فيه. لذا فقد أصبح من الضروري جدّا خلق قطاع خاص ديناميكي في المنطقة يكون قادرا على دعم التنويع الاقتصادي والتحول نحو النمو الأخضر، وقادرا أيضا على عكس الاتجاه التنازلي في توظيف النساء والشباب في المنطقة.

وتمثل شمال أفريقيا بشكل عام أقل من 15٪ من الاستثمار الخاص في أفريقيا (الشكل 2)، وحوالي 20٪ فقط من إجمالي الاستثمار، وعلى الرغم من أن المنطقة تحتضن بعض أكبر الاقتصادات مثل المغرب ومصر، ورغم كونها مثلت 28٪ من الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا في عام 2019، و أن مساهمة القطاع الخاص في تمويل البنية التحتية ارتفع إلى 1.2 مليار دولار أمريكي في عام 2018 مقارنة بـ 18.7 مليار دولار أمريكي للقطاع العام في نفس العام (الشكل 3)، إلا أنها تظل متخلفة عن نظيرتها في جنوب القارة، حيث يساهم الاستثمار الخاص في البنية التحتية بشكل أكبر.

الشكل 2: إجمالي الاستثمار الخاص في أفريقيا حسب المنطقة (مليون دولار أمريكي).

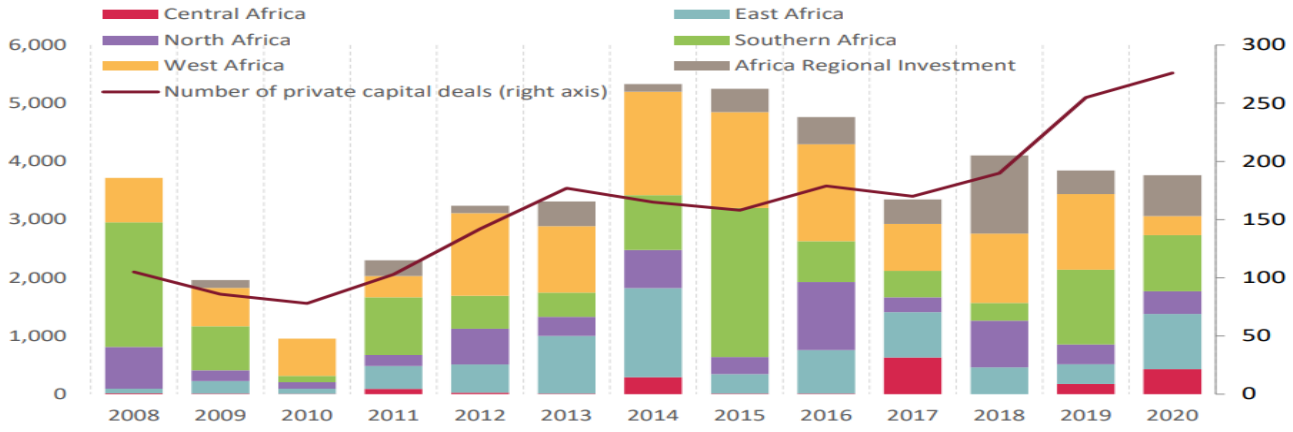

المصدر: التمويل في أفريقيا: تقرير: "من أجل تنمية قطاع خاص أخضر وذكي وشامل، 2021"

الشكل 3: تمويل القطاع الخاص للبنية التحتية، حسب المناطق دون الإقليمية، 2018

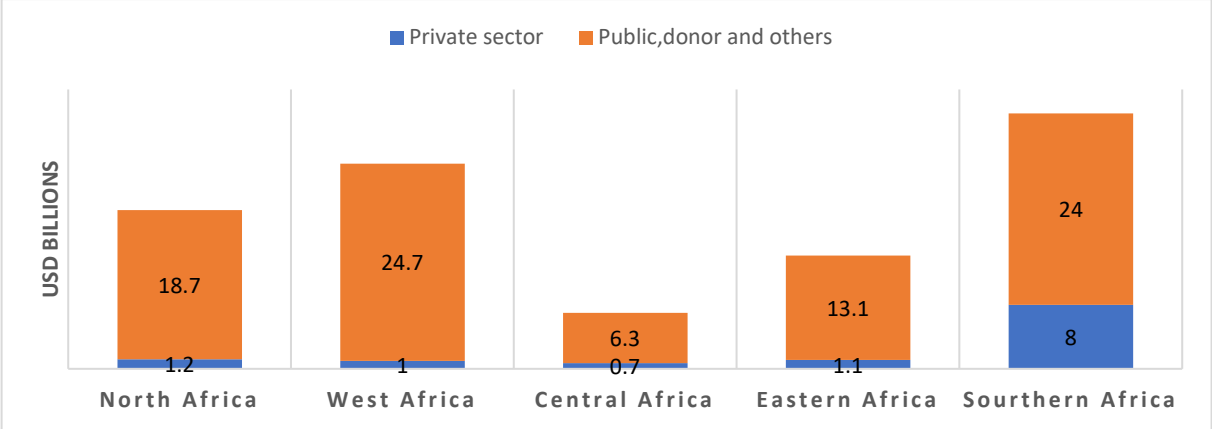

المصدر: التقرير الاقتصادي لأفريقيا، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (2020).

قامت معظم الحكومات في منطقة شمال أفريقيا بعدة إصلاحات في محاولة منها لمعالجة ضعف القطاع الخاص، فالمغرب على سبيل المثال، استفاد من موقع طنجة الاستراتيجي على مضيق جبل طارق حيث يلتقي المحيط الأطلسي بالبحر الأبيض المتوسط لجذب استثمارات القطاع الخاص، حتى أصبحت هذه المدينة حاليًا مركزا لمنطقة مزدهرة غنية بالصناعة. ووفقًا لتصنيف المناطق الحرة العالمية لعام 2020 الصادر عن (FDi)، احتلت منطقة طنجة المتوسط في المغرب، والتي تضم ستة مناطق نشاط لصناعات السيارات والطيران واللوجستيات والمنسوجات والصناعات التجارية، المرتبة الثانية في المنطقة الاقتصادية العالمية بعد "مركز دبي للسلع المتعددة"، في الإمارات العربية المتحدة. وفي عام 2021، تم ضخ 120 مليون دولار أمريكي من الاستثمارات الخاصة في 28 مشروعًا جديدًا في جميع الأنشطة بطنجة المتوسط.

لكن ورغم العديد من الإصلاحات الهيكلية في المنطقة، ما تزال الشركات المحلية تصطدم بصعوبات جمة تعيق ولوجها، مثل صعوبة الوصول إلى الأراضي الصناعية، وضعف رأس المال الاجتماعي، والعقبات البيروقراطية، وعدم فعالية الإطار القانوني، وتعقيد نظام تفويت الصفقات العامة...إلخ. وتشير استطلاعات البنك الدولي للمؤسسات إلى أنه، ومن بين أمور أخرى، فإن التمويل يمثل قيدًا رئيسيًا أو شديدًا بالنسبة ل 23 إلى 28٪ من الشركات المصرية والمغربية والتونسية التي يعمل بها أقل من 100 موظف، مقارنة بأقل من 15٪ بالنسبة لنظيراتها في الهند والصين، وتركيا.

هذا وتؤدي المساهمة المحدودة للقطاع الخاص في شمال أفريقيا إلى عواقب اقتصادية وخيمة، لا سيما التخصيص غير الفعال للموارد عبر الشركات والقطاعات والتنويع الاقتصادي المحدود. لكن إذا أرادت الحكومات الأفريقية أن تنظر للجانب الإيجابي، وأن تحوّل أزمة كوفيد -19 إلى فرصة فيجب عليها أن تركز على عدة أمور وأوّلها دعم القطاع الخاص، خصوصا الشركات الصغيرة والمتوسطة، والمقاولات التي تديرها النساء.

لقد أظهرت العديد من الدراسات الاستقصائية أن الحصول على التمويل هو العائق الرئيسي أمام الشركات الصغيرة والمتوسطة والتوظيف، إذ أن العرض من القروض المقدمة لهذه الشركات في المغرب ومصر أقل بكثير من المعدّل المتوسط في البلدان النامية (14٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، أي ما يمثل أقل من نصف الطلب المحتمل. كما أن المسح الأخير الذي أجراه بنك الاستثمار الأوروبي والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية والبنك الدولي أظهر أن 80٪ من الشركات المصرية التي تحتاج إلى قرض تواجه قيودًا ائتمانية (طلب القرض رُفض أو لم يقدّم من الأساس (الشكل 4)، وهو ما يتجاوز بكثير المعدّل المتوسط في البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى (59٪). أما نسبة الشركات في المغرب (50٪) وتونس (53٪) التي تواجه قيوداً ائتمانية فهي أقل من المعدّل المتوسط في البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى، لكنها مع ذلك تظل كبيرة. من جهة أخرى، فإن ضعف المنافسة بين البنوك تقلل من فرص حصول الشركات الصغيرة والمتوسطة على التمويل، كما أن ارتفاع هوامش الربح وسعر الفائدة في القطاع المصرفي بشمال أفريقيا لا يشجع على إقراض الشركات الصغرى.

الشكل 4: الشركات التي تواجه قيودا ائتمانية في شمال أفريقيا

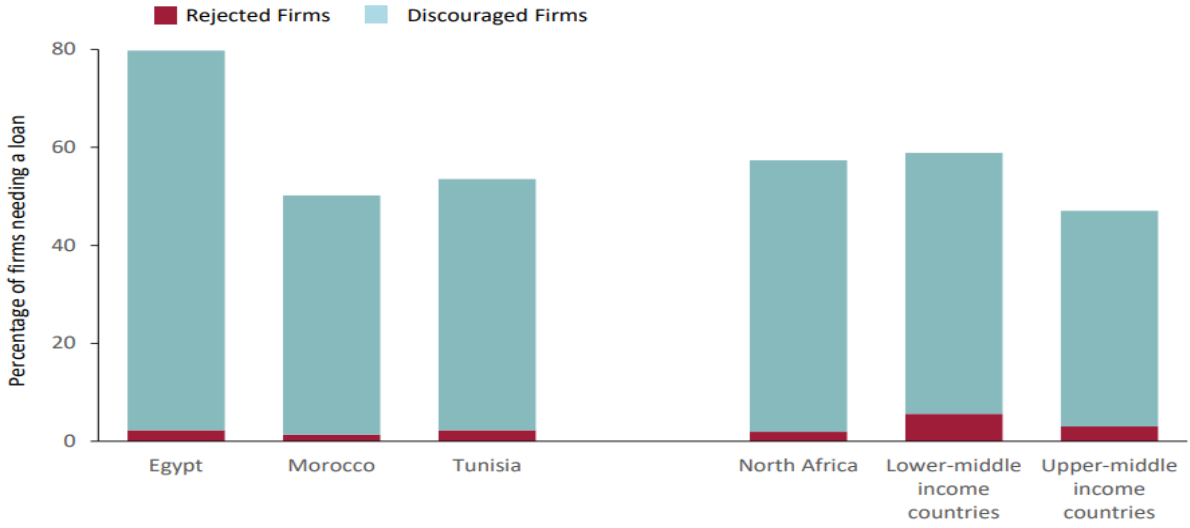

المصدر: التمويل في أفريقيا: تقرير: "من أجل تنمية قطاع خاص أخضر وذكي وشامل، 2021"

يختلف منح القروض للقطاع الخاص داخل المنطقة دون الإقليمية من دولة إلى أخرى، ففي مصر والجزائر يعد منح القروض للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ضعيفا جدا، بينما يزيد في تونس والمغرب عن 60٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وفي عام 2019 مثّل إجمالي الأصول المصرفية في مصر حوالي 85٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ومع ذلك فإن القروض الممنوحة للقطاع الخاص لا تتجاوز 24٪، مما يعكس مزاحمة الدين العام (الشكل 5).

الشكل 5: القروض المحلية للقطاع الخاص (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)

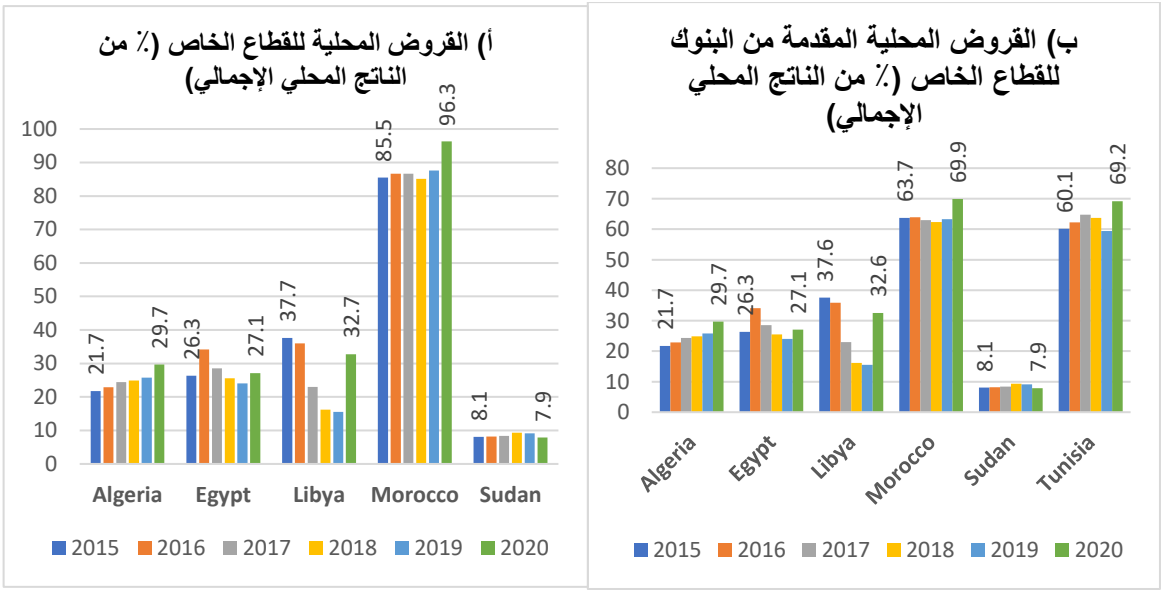

المصدر: مؤشر التنمية العالمية، لا توجد بيانات عن تونس وموريتانيا في الشكل (أ) و في الشكل (ب)

ينبغي على حكومات دول شمال أفريقيا أن تلعب دور المنظم والمحفز والمنسق لتحفيز القطاع الخاص في المنطقة، ولتحقيق ذلك، يجب عليها أن تسهّل وتمهد الطريق أمام تطوير القطاع الخاص وتجعل منه قطاعا حيويا، من خلال تقليل الحواجز أمام الخروج والولوج إلى السوق وإنشاء بنية تحتية تكميلية. وسيتطلب ذلك، ليس فقط، توفير السلع العامة ومن ضمنها السلع الرقمية، ولكن أيضًا إصلاح النظام التنظيمي لتسهيل ولوج الشركات الجديدة إلى السوق. بشكل عام، تعمل الحوكمة القوية والمؤسسات المستقرة على تعزيز وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى الخدمات المالية الرسمية.

ثانيا– أهداف الورشة

الهدف الرئيسي من الورشة هو المساهمة في تسريع دور القطاع الخاص في شمال أفريقيا من خلال تبادل الممارسات الجيدة. وستتمحور الورشة حول ستة مواضيع رئيسية:

- **الدولة الفعالة:** تلعب الدولة دوراً حاسماً عبر توفير المؤسسات اللازمة لنمو الشركات الخاصة، وتخلق المناخ المناسب للاستثمار والتجارة من خلال إرساء سياسة تجارية وسياسة منافسة، وتنظيم المرافق وأنظمة العدالة التجارية والضرائب وإصلاحات الأراضي وقوانين العمل والإدارة البيئية.

ويجب على الدولة أن تطور أنظمة موثوقة لصنع السياسات، يكون من شأنها أن تبين أن صياغة السياسات يمكن التنبؤ بها، وأن الفساد تحت السيطرة، وأن الدولة لا يمكن أن تكون تحت رحمة مجموعات المصالح الخاصة، ويجب على الدولة كذلك زيادة مساءلتها من خلال ثقافة "القيمة مقابل المال".

- **الحصول على التمويل:** على الرغم من التقدم الكبير في مجال تعزيز وتنويع القطاع المالي في شمال أفريقيا، فإن الجزء الأكبر من القروض يتم منحه لعدد صغير من الشركات الكبيرة. كما أن القطاع العام يستحوذ على جزء كبير من التمويل المصرفي، مما يؤدي إلى مزاحمة القطاع الخاص. وهو ما يظهر بجلاء في الجزائر حيث تسيطر البنوك المملوكة للدولة على أكثر من 90٪ من قطاع البنوك التجارية، وفي مصر حيث ثلاثة من أكبر خمسة بنوك مملوكة للدولة. لذلك، فإن تحسين حوكمة القطاع المصرفي من خلال زيادة الدخول والمنافسة بين جميع البنوك (العامة والخاصة) هو شرط ضروري لتنمية القطاع الخاص في المنطقة.

توفر الأسواق المالية بديلاً عن التمويل المصرفي كمصدر لتمويل القطاع الخاص. ويتعلق الأمر بالخصوص بأسواق رأس المال، مثل قطاعات أسواق الأسهم الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتكنولوجيا المالية، هذه النقطة الأخيرة يمكن أن تغير قواعد اللعبة، عن طريق تقليل بعض القيود المذكورة أعلاه على الإقراض المصرفي وفتح مصادر تمويل جديدة للشركات الصغيرة والمتوسطة، مثل التمويل الجماعي والتمويل الأوّلي والمنصات الإلكترونية من النّد إلى النّد.

وتتيح أسواق الأوراق المالية للشركات المحلية فرصة سانحة لجمع الأموال في الاقتصادات المتقدمة وتعبئة المدخرات الوطنية. ومع ذلك، فإن كل هذه القنوات البديلة تتطلب خلق بيئات قانونية وتنظيمية محددة.

- **سلاسل القيمة الوطنية والإقليمية:** يؤدي وجود حواجز أمام التجارة في شمال أفريقيا، سواء تعلق الأمر بالتدابير الجمركية أو غير الجمركية، إلى تقليل المنافسة في السوق وبالتالي تقليل الكفاءة ومتوسط الإنتاجية. وتعتبر شمال أفريقيا أيضًا المنطقة الأقل تكاملاً في القارة الأفريقية. وفي عام 2020، شكلت الصادرات البينية الأفريقية 5.1% فقط من إجمالي الصادرات في شمال أفريقيا، و 3.1% في اتحاد المغرب العربي، مقارنة بـ 10.5% في السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (كوميسا) و 19.8% بالنسبة لمجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية (صادك).

من شأن إنشاء سلاسل قيمة وطنية وإقليمية فعالة أن تساعد البلدان أيضا على الانضمام إلى سلاسل القيمة العالمية، خاصة في المنطقة دون الإقليمية بشمال أفريقيا، حيث يقتصر وجود بعض التكامل مع سلاسل القيمة العالمية على تونس والمغرب ومصر. وتعدّ تونس الأكثر تكاملا، إذ أن 45٪ من صادراتها مرتبطة بسلاسل القيمة العالمية. وفي المغرب مثّلت سلاسل القيمة 43٪ من القيمة المضافة للصادرات المغربية في 2015، في حين سجّلت مصر أدنى مستوى من التكامل مع سلاسل القيمة العالمية، ب 10٪ فقط من صادراتها في عام 2018. هذا وستكون معالجة التفاوتات الإقليمية مفيدة وحاسمة في هذا الصدد.

يمكن للاستثمار الخاص في شمال أفريقيا أن يزدهر ويتطور إذا ما تم اغتنام الفرص التي تتيحها زيادة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية وتعميق التكامل في أفريقيا جنوب الصحراء.

- **القدرة على الابتكار**: يساهم الابتكار في بناء اقتصاد قوي من خلال خلق فرص العمل، وتوفير الدّخل، بالإضافة إلى كونه محرّكًا أساسيًا للنمو الاقتصادي على المدى الطويل. ووفقًا لتقرير مؤشر الابتكار العالمي لعام 2020، فإن المغرب وتونس يفوقان التوقعات من حيث الابتكار، في حين أن الجزائر ومصر بعيدان عن إمكانات الابتكار لديهما بالمقارنة مع مستوى تطورهما. وتشمل عوائق الابتكار في المنطقة ما يلي:
  - قلة الدعم الحكومي للابتكار والعلوم والتكنولوجيا؛
  - ضعف الإطار المؤسسي؛
  - انخفاض الاستثمار في خدمات المعرفة وخلق المعرفة؛
  - تفرّق نظام الابتكار؛
  - عدم القدرة على تحويل مدخلات الابتكار إلى مخرجات ابتكار.

ممّا لا شك فيه أن جائحة كوفيد-19 عززت دور الرّقمنة في التحول الإنتاجي للاقتصاد. لكن يجب على هذا التحول الرقمي أن ينتهج مقاربة متعددة الأبعاد تضع الإنسان على رأس أولوياتها، وتكون سمتها الأساسية هي الحوكمة الرشيدة.

- **فجوة المهارات**: تعد اليد العاملة الماهرة شرطا أساسيا للابتكار الناجح والإنتاجية المستدامة، وقد أحرزت تونس والمغرب والجزائر وموريتانيا تقدما كبيرا في تعليم شبابها. فيما تمكنت مصر من تحقيق نتائج أفضل على مستوى التعليم الابتدائي وحققت تقدمًا كبيرًا في زيادة نسبة إتمام التعليم الثانوي والعالي. لكن ما تزال منطقة شمال أفريقيا تتميز بعدم التوافق بين المهارات التي يوفرها التعليم الرسمي، وتلك التي يتطلبها القطاع الخاص. ووفق دراسة أجرتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا فإن القطاع العام في المغرب وتونس يستحوذ على العمالة الماهرة، مما يؤدي إلى تفاقم العجز في المهارات في القطاع الخاص، وبالتّالي أثر عليه سلبا. وكشفت الدراسة أيضا عن حاجة القطاع الخاص للاستثمار في تدريب وتطوير الموظفين لديه. لذلك، يمكن أن تلعب المساعدة الحكومية دورًا حاسمًا في تشجيع الاستثمار الكافي والواسع النطاق للقطاع الخاص في رأس المال البشري. بالإضافة إلى ذلك، فقد أدت الصدمة الاقتصادية التي سببها فيروس كوفيد-19 إلى توسيع فجوة المهارات وجعلت الحاجة إلى سدها أكثر إلحاحًا. عموما، تحتاج المنطقة إلى ضخ استثمارات وإحداث آليات جديدة لتحسين المهارات وإعادة صقلها سواء تعلّق الأمر بالمهارات الشخصية أو بالمهارات الرقمية.

- **الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر**: تعتبر شمال أفريقيا من أكثر المناطق عرضةً لخطر تأثيرات تغير المناخ، وزاد الأمر سوءا مع جائحة كوفيد-19 واندلاع الحرب بين روسيا وأوكرانيا. لذلك هناك حاجة لاتخاذ إجراءات طموحة بغية للوصول إلى الحياد

الكربوني أو صفر انبعاثات الكربون. ويتقدم المغرب ومصر على البلدان الأخرى في المنطقة دون الإقليمية من حيث الاستثمار في الاقتصاد الأخضر، لا سيما من خلال إصدار السندات الخضراء. ففي سبتمبر 2020، أصدرت الحكومة المصرية سندات خضراء سيادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بقيمة 750 مليون دولار أمريكي كما ستمول مجموعة من المشاريع الخضراء بقيمة 1.9 مليار دولار أمريكي في مجال منع التلوث والسيطرة عليه، والإدارة المستدامة لمياه الصرف الصحي، والتنقل النظيف، والطاقة المتجددة، في حين أصدر المغرب خمس سندات خضراء بقيمة 416.7 مليون دولار أمريكي اعتبارًا من أوائل عام 2020، علاوة على ذلك، يمتلك المغرب واحدًة من أكبر محطات الطاقة الشمسية المركزة في العالم، وهو مشروع مجمع نور.

في مواجهة قيود الميزانية الحالية المفروضة على القطاع العام، فإن دور القطاع الخاص ضروري جدّا في حشد وتوجيه تمويل إضافي نحو التحول الأخضر. ورغم ذلك فإن مشاركة القطاع الخاص في الاستثمارات الخضراء ما زالت تواجه عدة عقبات في شمال أفريقيا، فالمغرب مثلا، يفتقر حاليًا إلى إطار يكافئ استخدام الطاقة الشمسية. علاوة على ذلك، يواجه القطاع الأخضر منافسة قوية من توليد الكهرباء من الفحم والغاز، المدعوم ضمنيًا، فضلًا عن ضعف الحوافز المالية، كمنح ضمانات أو إعفاءات ضريبية. كما تفتقر دول المنطقة أيضا إلى أنظمة وطنية لتتبع الاستثمارات التي يقوم بها القطاع الخاص الأخضر. لذلك، من الضروري أن تقدم المؤسسات المالية الدولية والجهات الفاعلة الأخرى خدمات استشارية وحلول مالية مصممة خصيصًا لتمكين البلدان من جذب الاستثمار ومساعدة الشركات المحلية على خلق وظائف خضراء.

ثالثا– النتائج المتوخاة من الورشة

في ضوء ما سبق، سيكون الاجتماع فرصة لـ:

- المشاركين لتبادل فهمهم للتحديات التي يواجهها القطاع الخاص في جميع أنحاء المنطقة وكذلك الممارسات الجيدة والحلول المبتكرة؛
- الاستفادة من الدروس والتجارب السابقة لتحديد الخيارات السياسية وكذلك الأساليب التي تضمن تعزيز مشاركة القطاع الخاص في شمال أفريقيا؛
- الاتفاق على تطوير خارطة طريق لمواجهة بعض التحديات مع مراعاة السياق المؤسسي والسياسي لكل دولة في شمال أفريقيا مع تحديد الإجراءات المشتركة.

رابعا– الجمهور المستهدف

ستضم ورشة العمل مسؤولين من وزارات المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية وخاصة مسؤولين من إدارات الاستثمار والقطاع الخاص وصانعي السياسات من الدول الأعضاء، إضافة إلى مشاركين من القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية ومؤسسات التنمية من ذوي الخبرة في تنمية القطاع الخاص.

خامسا– هيكل الورشة

ستكون الورشة مجالا تشاركيا وتفاعليا وستتضمن تحليلاً مرتبطًا بدراسات الحالة وجلسات مخصّصة للأسئلة والأجوبة ولتبادل الخبرات بهدف استكشاف وجهات النظر الشخصية والدولية والإقليمية والوطنية. كما ستوفر الورشة، التي تستمر ثلاثة أيام، فرصة للمناقشة المتعمقة واكتساب فهم عملي للتحديات الملحة لتنمية القطاع الخاص في شمال أفريقيا:

اليوم الأوّل:

- المتحدث الرئيسي؛
- الجلسة الأولى: دور الدولة؛
- الجلسة الثانية: الوصول إلى مصادر جديدة للتمويل.
- الجلسة الثالثة: سلاسل القيمة الوطنية والإقليمية؛

اليوم الثّاني:

- المتحدث الرئيسي؛
- الجلسة الرابعة: حلقة نقاش حول القدرة على الابتكار (بمشاركة المنطقة الحرة بطنجة).
- الجلسة الخامسة: فجوة المهارات: قصص نجاح من شمال أفريقيا؛
- الجلسة السادسة: دور القطاع الخاص في التحول إلى الاقتصاد الأخضر.

اليوم الثالث:

الموقع الذي تمت زيارته :طنجة المتوسط

سادسا– الاتصال

لمزيد من المعلومات بخصوص تنظيم الاجتماع، يرجى الاتصال بالجهات التالية:

التنسيق

أماندين ناكوموريانغو

البريد الإلكتروني: amandine.nakumuryango@un.org

إدارة المعرفة

سالم صبار

البريد الإلكتروني: sebbar@un.org

التواصل والإعلام

هدى فيلالي–أنصاري

البريد الإلكتروني: filali-ansary@un.org

الوثائــق

محمد مصدق

البريد الإلكتروني: mosseddek.uneca@un.org

الإدارة واللوجستيك

كلود ويلوندجا كابيلوكوا

البريد الإلكتروني: wilondjaclaude@un.org

سكرتارية

فوزية عسو

البريد الإلكتروني: assouqaddou@un.org

الهاتف (المكتب): 29 78 71 537/13 56 71 537 212 ++